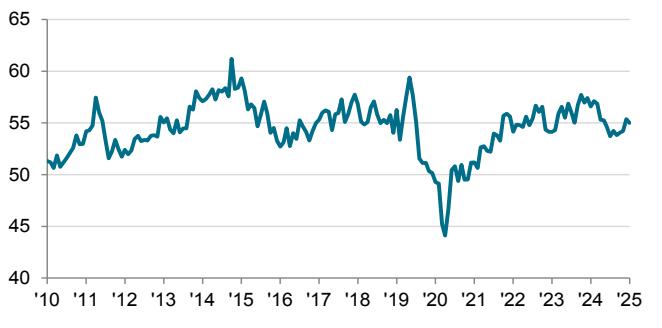


مؤشر مدراء المشتريات® PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

استمرار النمو القوي على مستوى القطاع غير المنتج للنفط، لكن الضغوط على الطاقة الإنتاجية تتفاقم

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسمياً <50 = تحسن من شهر الماضي



النتائج الأساسية

ارتفاع الإنتاج بشكل حاد استجابة لزيادة المبيعات

انخفاض التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى في 13 شهراً

تراجع معدل التفاؤل وسط المنافسة الدولية الشرسة

ظل نمو الاقتصاد غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة قوياً في بداية عام 2025، وفقاً لأحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI®). واستمر نشاط الأعمال والطلبات الجديدة في الارتفاع بشكل حاد، مدفوعاً بظروف السوق المواتية وتخفيف ضغوط التكلفة.

ومرة أخرى، كان تحسن المبيعات تأثيراً محدوداً على التوظيف، حيث أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة فقط في التوظيف. وشهد حجم المخزون اتجاهها مماثلاً، حيث ارتفع بشكل طفيف على الرغم من النمو القوي في عمليات الشراء.

ظل الضغوط على الطاقة الإنتاجية مشكلة رئيسية بالنسبة للقطاع، حيث بذلت الشركات مجهوداً لاحتواء الأعمال المتأخرة وسط ارتفاع الطلب والتأثيرات الإدارية. وفي الوقت نفسه، أدى المخاوف بشأن الضغوط التنافسية إلى كبح التفاؤل، حيث تراجع مستوى التفاؤل إلى أدنى معدلاته في أكثر من عامين.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) للإمارات المعدل موسمياً التابع لشركة S&P Global - وهو مؤشر مركب مصمم ليعطي نظرة عامة دقيقة على أوضاع التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً إلى 55.0 نقطة في شهر يناير، مسيراً إلى تحسن قوي في أحوال القطاع. وكانت القراءة أقل بقليل من مستوى شهر ديسمبر الذي كان الأعلى في تسعة أشهر والذي سجل 55.4 نقطة. شهد ما يزيد قليلاً على ربع الشركات التي شملتها الدراسة تحسناً في مستويات النشاط في بداية العام، وكان هذا الارتفاع مرتبطة عادة بظروف السوق القوية وزيادة أعداد العملاء. وأشارت الشركات أيضاً إلى ارتفاع حاد ومستمر في حجم المبيعات. وكان الارتفاع في الطلب مدفوعاً بالأساس بالطلب المحلي، مع توقف نمو طلبات التصدير الجديدة تقريراً.

في الوقت نفسه، شهدت الشركات غير المنتجة للنفط تراجعاً في ضغوط الأسعار، حيث ارتفع متوسط أعباء التكلفة ببطء معدل له في 13 شهراً، رغم وجود مؤشرات على ارتفاع تكاليف النقل والآلات، وارتفاع أسعار في الرواتب.

وساعد تباطؤ التضخم الشركات على زيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج في بداية العام. في الوقت نفسه، أدى ظروف السوق الصعبة والعلاقات الجيدة مع العملاء إلى تسيير فترات التسليم. وقد تم استخدام مستلزمات الإنتاج بشكل عام لخدمة الطلبات الحالية بدلاً من مراكمه المخزون، حيث لم يشهد المخزون سوى ارتفاع هامشي.

وعلى نحو مماثل، أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة فقط في أعداد الموظفين في شهر يناير، على الرغم من أن تيرة النمو كانت الأسرع منذ شهر أغسطس 2024. وأشارت بيانات الدراسة بشأن الأعمال المترافق إلى أن هذا الشهر أيضاً شهد ضغوطاً شديدة على القدرة الاستيعابية للشركات غير المنتجة للنفط. وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلى أن ذلك يرجع إلى الطلب المتزايد والمشكلات الإدارية مثل البطء في سداد

تعليق

صرح بياف أوبين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"أشار مؤشر مدراء المشتريات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن القطاع الخاص غير المنتج للنفط شهد شهرًا جيداً في شهر يناير، حيث لم تتخفض القراءة الرئيسية إلا بشكل طفيف عن مستوى شهر ديسمبر الذي كان الأعلى في تسعة أشهر. وتشير التوسعات القوية في النشاط والأعمال الجديدة، فضلاً عن انخفاض معدل التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج، إلى أن الاقتصاد في وضع صحي.

"ومن ثم فإن التراجع الواضح في ثقة الشركات خلال الأشهر القليلة الماضية سيكون بمثابة مفاجأة بالنسبة للبعض. ومن الجدير بالذكر أن مستوى القراءة الإجمالي وصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2022. ويبعد أن المنافسة القوية والمخاوف المتعلقة بالتدفقات النقدية الناجمة عن تراكمات الأعمال الضخمة قد أثارت الشكوك بين الشركات حول قدرتها علىمواصلة تعزيز إيراداتها، مما يؤكد الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين أسعار الإنتاج ومستلزمات الإنتاج.

"إن استمرار معدل نمو التوظيف المنخفض يشير إلى أن الشركات تفتقر إلى القراءة على التوظيف من أجل معالجة مشكلة الأعمال المتأخرة. ولا تزال موارد مستلزمات الإنتاج ضعيفة على نحو مماثل، وهو ما يبدي أنه يؤدي إلى تفاقم الضغوط على القراءة الإنتاجية مع زيادة حجم الأعمال المترافق بأسرع وتيرة في ثمانية أشهر خلال شهر يناير".

مؤشر مدراء المشتريات في دبي

تحسين ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج النفطي في دبي بشكل حاد في شهر يناير. وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 55.3 نقطة، منخفضاً بشكل طفيف عن أعلى مستوى له في تسعة أشهر في شهر ديسمبر وهو 55.5 نقطة، لكنه ظل أعلى بقليل من قراءة مؤشر الإمارات العربية المتحدة (55.0).

وتتوسع النشاط الإجمالي بشكل ملحوظ استجابةً لزيادة تدفقات الأعمال الجديدة، حيث سلطت الشركات المشاركة في الدراسة الضوء على ظروف السوق المواتية بالإضافة إلى التحسن في المبيعات وقواعد العملاء. كما تراجعت ضغوط التكلفة مع تراجع وتيرة تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر.

ومع ذلك، أفادت الشركات غير المنتجة للنفط بوجود زيادات طفيفة في التوظيف والمخزون في شهر يناير، وسط توقعات ضعيفة لنشاط الأعمال في المستقبل. وانخفضت توقعات الإنفاق إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات.

مدفوّعات العملاء. ومن الجدير بالذكر أن معدل زيادة الأعمال المتراكمة تسارع إلى أعلى معدل له في ثمانية أشهر.

في ظل قوة ضغوط الطلب، اختارت الشركات غير المنتجة للنفط رفع أسعار مبيعاتها في شهر يناير، وهو ما يمثل أول زيادة في أربعة أشهر. ومع ذلك، كان معدل التضخم هامشياً فقط.

على الرغم من اتجاهات الطلب الإيجابية، سجلت الشركات التي شملها الدراسة أقل مستوى تفاؤل بشأن النشاط المستقبلي منذ ما يزيد قليلاً على عامين، حيث توقع 9% فقط من الشركات المشاركة نمواً خلال الأشهر الائتني عشر المقبلة. وأشار كثيرون إلى المنافسة القوية باعتبارها عائقاً أمام التفاؤل.

الاتصال

کریتی کورانا
اتصالات الشرکات

S&P Global Market Intelligence
+91 971 101 7186 هاتف:
kritikhurana@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](mailto:press.mi@spglobal.com).

دیفید اوین
خیر اقتصادی اول

S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بـ
mi@spglobal.com

S&P Global

يسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً الحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الافتراضية والمعايير والتحاليل وحلول سير العمل على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على تحقيق النجاح العالمي من أجل العمل.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر® PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global المتخصصة في إصدار المؤشرات. تم تصميم المؤشر على أساس المعايير الدولية لقياس النشاط الاقتصادي في كل من القطاعين العام والخاص، ويعتمد على 1000 شركة من تركات القطاع الخاص، والبنية التحتية، سبب الحجم التحتي، القطاعات، وحجم القرى والبلدة، بالشركات، وبناء على المساهمات في المجالات النامية الحالية. تشمل القطاعات التي يتمثلها الدراسة التصنيع والبناء، تجارة، التأمين، التجزئة، الخدمات، حجمت بذلت الدراسة المرة الأولى في أغسطس، 2009.

يتم جمع الرويد على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغييرمقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية لاستجابات «الأعلى» ونصف النسبة المئوية من الرويد «غير المتغير». تراوحت انتشار الرويدات بين 50% و100% حيث اقرأه الأعلى من 50% تشير إلى زيادة اهتمامه بمقداره بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50% إلى انخفاض اهتمامه.

الفراء النيسية هي مؤشر مراء المشتريات (PMI) مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنفاق (25%)، التوظيف (20%)، مaudيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر

مواجدة تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى. لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة

البيانات المستندة إلى موسوعة PMI لمؤشرات التغيرات في الأنشطة الصناعية

تم شئر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence، وهي قسم في S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global. تم شئر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence، وهي قسم في S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global. تم شئر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence، وهي قسم في S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global. تم شئر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence، وهي قسم في S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global.